الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2007/4
29 June 2007
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا (الإسكوا)

مملكة البحرين
وزارة التنمية الاجتماعية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

مسودة التقرير الختامي

المؤتمر الوطني حول "السياسات الاجتماعية في مملكة البحرين - رؤية وتطبيق"
المنامة، 24-25 نيسان/أبريل 2006

موجز

نظمت وزارة التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين، وبالتعاون مع الإسكوا، المؤتمر الوطني حول "السياسات الاجتماعية في مملكة البحرين - رؤية وتطبيق"، الذي عقد في المنامة، يومي 24 و25 نيسان/أبريل 2006.

ويندرج هذا المؤتمر في إطار سعي وزارة التنمية الاجتماعية إلى إرساء سبل الحوار والشراكة ووضع سياسات اجتماعية متكاملة مبنية على التخطيط العلمي. وفي هذا الاطار، عكف المجتمعون على:

(أ) إجراء حوار وتوافق وطني بين الخبراء ومسؤولي القطاعات الحكومية والأهلية حول السياسة الاجتماعية التي يمكن أن تنتهجها الوزارة في سبيل تنمية المجتمع البحريني؛

(ب) بلورة رؤية مستقبلية حول عملية وضع سياسات اجتماعية متكاملة في مملكة البحرين من خلال مشاركة الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في الإعداد والتنفيذ والرصد.

وقد تمثلت أهم التوصيات التي تمخّض عنها المؤتمر في دعوة القيادة السياسية في مملكة البحرين إلى دعم رسم سياسات اجتماعية متكاملة، ودعوة وزارة التنمية الاجتماعية إلى الإسراع في إنجاز مشروع السياسات الاجتماعية المتكاملة بالتعاون والتنسيق مع الإسكوا والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في إعداد السياسات الاجتماعية المتكاملة وتنفيذها ومتابعتها. كما دعا المجتمعون الإسكوا إلى تنظيم منتدى عربي للسياسات الاجتماعية بهدف تعزيز الاهتمام بالسياسات الاجتماعية المتكاملة والفعالة.

ويتضمن هذا التقرير عرضاً لأهم محاور البحث والمناقشة، فضلاً عن التوصيات التي صدرت

عن الاجتماع.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	3-1	3
الفصل		
أولاً- التوصيات	4	3
ثانياً- محاور البحث والمناقشة	24-5	5
ألف- الجلسة الأولى.....	10-6	5
باء- الجلسة الثانية	15-11	7
جيم- الجلسة الثالثة.....	24-16	10
ثالثاً- تنظيم الاجتماع.....	32-25	12
ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده	25	12
باء- الافتتاح	30-26	12
جيم- الحضور	31	13
دال- الوثائق.....	32	13

المرفقات

1-	قائمة المشاركين.....	14
2-	تنظيم الأعمال.....	20
3-	قائمة الوثائق	22

مقدمة

1- بما أن السياسات الاجتماعية التي تنتهجها الدول تهدف إلى التأثير في حياة أفراد المجتمع على اختلاف فئاتهم، من حيث أنها تتبنى في المقام الأول تنمية الإنسان والارتقاء به وإطلاق قدراته، وضمان تكافؤ الفرص وتتوخى العدل في توزيع مكاسب المجتمع بين جميع مكوناته، بات التوجه في مختلف الدول، وخاصة الصناعية منها، نحو تحديد مفهوم وإطار جديد للسياسات الاجتماعية يسمح بتنمية المجتمع وتطويره. ويشمل مصطلح السياسات الاجتماعية كافة الأنشطة التي تقوم بها الدولة، والتي تؤثر في تكوين الظروف الحياتية للمواطن من تعليم وصحة وإسكان وخدمات رعائية وحماية وتنظيم للعمل الاجتماعي إلى تنظيم بيئة مؤاتية للإبداع والتطور ورقي الأفراد والمؤسسات.

2- فمنذ بداية العام 2002، ركزت الإسكوا في مجال عملها على قضايا السياسات الاجتماعية المتكاملة من أجل التوصل إلى رؤية اجتماعية تشمل الأولويات الاقتصادية والاجتماعية في دول المنطقة. وأصدرت الإسكوا مجموعة من الدراسات تمحورت حول وضع سياسة اجتماعية متكاملة في قطاعات التعليم، والصحة، والعمالة والأمن الاجتماعي وتنفيذها. كما أصدرت مجموعة من الأوراق حول تجارب ناجحة في مجال السياسات الاجتماعية، منها تجربة كل من النرويج، وكندا، وماليزيا، وجمهورية كوريا الجنوبية، وتونس، بهدف تزويد صانعي السياسات في الدول العربية بصورة شاملة عن المقاربات التي اعتمدتها تلك الدول في بلورة سياسات اجتماعية ناجحة. كما أصدرت تقريراً بعنوان "نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية، إطار وتحليل مقارن" لإبراز الظروف الملائمة والمحبطة التي تؤثر على وضع السياسات وتنفيذها في البلدان النامية، ولإجراء مقارنة بين الأوضاع السائدة في أرجاء المنطقة. وتركز المرحلة الحالية من مشروع السياسات الاجتماعية المتكاملة على تشجيع المؤتمرات الوطنية المعنية بتعزيز السياسات الاجتماعية في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وترمي هذه المؤتمرات إلى تعزيز رفاه المواطنين العرب من خلال اعتماد الحكومات العربية سياسات اجتماعية متكاملة وقائمة على المعرفة في إطار هادف ضمن إجراءات السياسة العامة. وستحلّل تلك المؤتمرات الوطنية أدقّ التفاصيل المتعلقة بأطر السياسات الاجتماعية في كل بلد من البلدان، وستستقي الأفكار من التجارب الناجحة المذكورة آنفاً من أجل تحديد خصائص الآليات اللازمة في كل بلد بهدف وضع سياسات اجتماعية وطنية المصدر وتنفيذها وتنسيقها وتقييمها بشكل فعال.

3- وفي هذا الإطار، نظمت وزارة التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين، بالتعاون مع الإسكوا في المنامة، المؤتمر الوطني حول "السياسات الاجتماعية في مملكة البحرين - رؤية وتطبيق". ويندرج هذا المؤتمر في إطار سعي وزارة التنمية الاجتماعية في البحرين إلى إرساء سبل الحوار والشراكة ووضع السياسات المبنية على التخطيط العلمي. وقد نظم هذا المؤتمر كترجمة لهذا النهج وبهدف إجراء حوار وتوافق وطني بين الخبراء ومسؤولي القطاعات الحكومية والأهلية حول السياسات الاجتماعية التي يمكن أن تنتهجها الوزارة في سبيل تنمية المجتمع البحريني. وقد شكّل هذا المؤتمر فرصة لدراسة ومناقشة الأوضاع الاجتماعية في مملكة البحرين وتأثيرات التطور الاقتصادي والتشريعات والاتفاقيات عليها، والاطلاع على عدد من تجارب السياسات الاجتماعية الناجحة في بعض الدول.

أولاً- التوصيات

4- توصل المشاركون في هذا المؤتمر إلى اتخاذ مجموعة من التوصيات تمحورت حول بلورة رؤية مستقبلية بشأن السياسات الاجتماعية المتكاملة في مملكة البحرين من خلال:

(أ) دعم القيادة السياسية السياسات الاجتماعية المتكاملة وإعطائها الأولوية لتمكين المؤسسات الحكومية والأهلية من تنفيذها وتحقيق أهدافها بما يضمن السلم والعدالة الاجتماعية، ويحقق التضامن بين أفراد المجتمع؛

(ب) دعوة وزارة التنمية الاجتماعية إلى الإسراع في إنجاز مشروع السياسات الاجتماعية المتكاملة لمملكة البحرين بالتعاون مع الإسكوا استرشاداً بالنماذج الرائدة وبما يتوافق مع البنية الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المملكة؛

(ج) التعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في إعداد السياسات الاجتماعية المتكاملة وتنفيذها ومتابعتها وفق اختصاصات كل قطاع من القطاعات وأدواره وأهدافه؛

(د) الاستفادة من الاتفاقيات الدولية في تطوير القوانين الاجتماعية، والتنسيق مع المجلس الوطني لإصدار مشاريع القوانين الداعمة للسياسات الاجتماعية التي تتقدم بها الحكومة؛

(•) التشديد على الدور الهام الذي تضطلع به السلطة التشريعية، المتمثلة في المجلس الوطني، من مساءلة ورقابة بغية تحقيق الشفافية والمساواة بين مختلف المؤسسات المعنية بتنفيذ السياسات الاجتماعية؛

(و) الاهتمام بالإنسان كونه غاية السياسات الاجتماعية ووسيلتها، عبر إصلاح النظم التعليمية والتدريبية وتطويرها من أجل بناء القدرات اللازمة للتعامل مع تحديات العولمة ومتطلبات الاندماج في سوق العمل؛

(ز) الحاجة إلى إعداد العاملين والمتخصصين في تنفيذ السياسات الاجتماعية في مملكة البحرين وتأهيلهم بما يضمن لها كفاءة الأداء وضمان الجودة وتحسين الخدمات؛

(ح) التأكيد على مشاركة منظمات المجتمع المدني والهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة ومراكز البحوث في توفير أسس التوعية والتثقيف باعتبارها إحدى المحددات والمكونات الأساسية التي تضمن تفعيل برامج السياسات الاجتماعية بما يعزز الرفاه الاجتماعي القائم على قيم الإنتاجية والاعتماد على الذات؛

(ط) ضرورة الشروع في وضع منظومة قياس المؤشرات الاجتماعية ومتابعتها من خلال تأسيس فكرة المرصد الاجتماعي في المملكة ودعمها؛

(ي) إنشاء آلية تعاون وشبكة معلومات مشتركة بين وزارة التنمية الاجتماعية والإسكوا لمتابعة تنفيذ السياسات الاجتماعية؛

(ك) دعوة الإسكوا إلى تنظيم منتدى عربي للسياسات الاجتماعية بهدف تعزيز الاهتمام بالسياسات الاجتماعية المتكاملة والفعالة، وبلورة الحوار وتبادل الآراء في هذا المجال من أجل تعزيز آليات تنسيق السياسات الاجتماعية في المنطقة العربية ودعمها.

ثانياً- محاور البحث والمناقشة

5- تناولت محاور المؤتمر الدعائم الأبرز في السياسات الاجتماعية، بدءاً بالتشريعات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي وصولاً إلى تأثير التنمية الاقتصادية على البعد الاجتماعي. كما عُرضت بعض التجارب لسياسات اجتماعية ناجحة في دول مختارة، ومسودة سياسة التنمية الاجتماعية التي أعدتها الوزارة. وفيما يلي عرض موجز لمحاور البحث والنقاش:

ألف- الجلسة الأولى

1- سياسات التنمية الاجتماعية المعتمدة في وزارة التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين

6- قدمت وزيرة التنمية الاجتماعية السيدة فاطمة بنت محمد البلوشي عرضاً أشارت فيه إلى الإرادة السياسية التي تملكها القيادة العليا في المملكة، حيث أنشأت وزارة مستقلة للتنمية الاجتماعية، اعتمدت في سياستها على مبادئ التخطيط العلمي والشفافية والشراكة والمشاركة من أجل بناء مجتمع متطور ناضج وديمقراطي يتمتع أفراده بالرفاهية والتقدم.

7- كما تناولت الوزيرة في عرضها بُعد السياسات الاجتماعية كقوة بناء تعزز وتصون قدرات المجتمع وتشد من أزره من أجل تحقيق مزيد من التقدم والرقي. وشددت على ضرورة العمل على تناغم برامج الوزارات المختلفة في المملكة وتناسقها لكي تصب جميعها في إطار متكامل يمثل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسكانية والعمرانية. فهذه المداخلة تعطي أرضية للحوار مع مختلف مؤسسات المجتمع البحريني، وإطاراً عاماً لتوجهات الوزارة في الجزء الخاص بالتنمية الاجتماعية ودورها في التعاطي مع مختلف التحديات التي تواجهها المملكة. كما أشارت الوزيرة إلى التحديات التي تواجه التنمية الاجتماعية في المملكة مثل التزايد المستمر في أعداد الأسر التي تتلقى المساعدات من الوزارة وتندرج ضمن فئة "الفقر المادي"، والتطور المشهود له الذي حققته مملكة البحرين في كافة مجالات التنمية، حيث احتلت المركز الأول بين الدول العربية في تقرير التنمية البشرية للعام 2004.

2- تجارب ناجحة في مجال السياسات الاجتماعية في ماليزيا وكوريا وتونس وكندا والنرويج

8- قدمت السيدة مرفت التلاوي عرضاً لخمس تجارب ناجحة في السياسات الاجتماعية، في ماليزيا وكوريا وتونس وكندا والنرويج. وقد عرضت المؤشرات الرئيسية التي أدت إلى نجاح السياسات الاجتماعية في تلك الدول. فأشارت إلى أن كندا اعتمدت نموذج الرعاية الاجتماعية عبر تكثيف استثماراتها في قطاعات الصحة والتعليم والتدريب، فجعلت الضمان الاجتماعي شاملاً ورفيع المستوى. أما ماليزيا فقد اعتمدت على نموذج الاستثمار الاجتماعي عن طريق مكافحة الفقر وإعادة هيكلة المجتمع وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار والتركيز على الجانب الاجتماعي والفئات الضعيفة والمهمشة. واعتمدت النرويج على نهج الإنتاجية من خلال زيادة مشاركة القوة العاملة وتعزيز الإنتاجية والتعليم ورفع مستوى المهارات، بينما اعتمدت تونس على الإرادة والرؤية السياسية فانتهجت سياسات اقتصادية منفتحة تدعمها سياسات اجتماعية تهدف إلى تخفيف العبء عن كاهل الفقراء. وتبنت كوريا نهج الاستثمار الاقتصادي كشرط من شروط النمو

الاقتصادي والتصنيع كقوة دافعة للتنمية والتصدير، من خلال الاستثمار في تطوير المهارات على نحو يوازي مستوى التصنيع.

9- وسلطت السيدة تلاوي الضوء على العناصر الأساسية التي تؤدي إلى نجاح السياسات الاجتماعية وعلى رأسها الإرادة السياسية، والتنسيق بين الوزارات والمؤسسات الرسمية وممثلي القطاعات كافة، والشفافية في الحكم والمساءلة العامة، والاستقرار السياسي والأمني، والاستعداد للعولمة.

3- النقاش

10- تناولت المناقشات مجموعة من المسائل، أبرزها:

(أ) أهمية السياسات التي ستعتمدها مملكة البحرين وآلية التنسيق التي ستتبعها مع الوزارات والقطاعات الأخرى في البحرين لرسم سياسات اجتماعية متكاملة؛

(ب) أهمية السياسات القائمة على نظرة شاملة وتخطيط شمولي ومشاركة فعالة لكل فئات المجتمع من أجل وضع استراتيجية صحيحة للتنمية؛

(ج) ضرورة تعزيز التنسيق بين الوزارات من جهة، وتعزيز مشاركة الجمعيات الأهلية المعنية في مجال الخدمات الاجتماعية من جهة أخرى، سيما وأن عملية صنع القرار لا تزال مركزية وتنقصها المشاركة الفعالة بين المنظمات على مختلف أنواعها والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛

(د) العمل على اصدار دراسات وبحوث ميدانية لتحديد الاحتياجات والأولويات من أجل وضع سياسة اجتماعية تدعم احتياجات المواطن البحريني وتعمل على توفيرها، ومن هنا الحاجة الملحة إلى وضع استراتيجية صحيحة لجمع المعلومات تساعد على تحديد المشاكل والأولويات؛

(•) الاستفادة من التجارب الناجحة التي تعتبر مرجعاً لتبادل المعلومات والتجارب بما يرشد الباحثين ومتخذي القرارات في وضعهم السياسات الاجتماعية، مع أخذ خصوصيات مملكة البحرين بعين الاعتبار؛

(و) أهمية الخطوات التي ستتخذها مملكة البحرين في المجالات التالية:

(1) مواجهة العولمة في إطار الحفاظ على الهوية نظرا إلى أهمية هذه القضية؛

(2) إنشاء مراكز تدريب للمؤسسات لمساندة الوزارة في مهمات تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية؛

(3) إنشاء مراكز لتأهيل الشباب البحريني وتدريبه، لكي يتمكن من مواجهة متطلبات العولمة، وإدماجه في سوق العمل.

(ز) إيلاء المحور التربوي اهتماماً كبيراً، وتحديث المناهج التربوية المعاصرة وقوانينها لكي تتطابق مع احتياجات سوق العمل في المستقبل، وضرورة اعتماد نظم تعليم وتدريب متطورة لتحقيق العمالة

الوطنية الكاملة. فالبحرين قادرة على التخلي عن العمالة الوافدة إذا ما طورت البرامج التعليمية التي تؤدي إلى توفير يد عاملة بحرينية مؤهلة تلبي احتياجات السوق، مع التأكيد على أهمية الثقافة وتغيير العادات والسلوك تماشيا مع متطلبات سوق العمل؛

(ح) إعطاء المنظمات الأهلية دورا فاعلا في عملية التنمية الاجتماعية من دون أن تتخلى الدولة عن دورها الأساسي، شرط تحديد الأدوار بما يتفق مع المعطيات المعتمدة دولياً وعالمياً، وضرورة توفير شبكات أمان اجتماعي عبر إتباع أساليب تجعل مسألة الضمان قابلة للاستدامة؛

(ط) أخذ عناصر نجاح السياسات الاجتماعية التي تم ذكرها في عرض الإسكوا بعين الاعتبار، وضرورة سعي مملكة البحرين إلى توفير تلك العناصر، مع الإشارة إلى عدم توفر بعض هذه العناصر في المملكة ومنها الشفافية والمساءلة ومشاركة مختلف القطاعات في عملية وضع السياسات ولا مركزية صنع القرار، بالإضافة إلى التمييز بين الجنسين؛

(ي) أهمية مشاركة القطاع الخاص البحريني في رسم السياسات الاجتماعية. ففي المملكة تغييب لدور القطاع الخاص الذي يمكن أن يساعد في إنشاء مراكز تقوم بدعم الفئة الاجتماعية المحتاجة في البحرين، بالإضافة إلى دعم الجمعيات النسائية والمشاريع الخيرية للمشاركة في رسم السياسات الاجتماعية؛

(ك) التنسيق بين الخدمات التي تقدمها الدولة ضمن إطار موحد، ومشاركة الوزارات في رسم سياسات اجتماعية موحدة. وهنا تضطلع وزارة التنمية الاجتماعية بدور المنسق بين الوزارات فترفع مشروع السياسات الاجتماعية إلى مجلس الوزراء ليصار إلى اعتماده، ومن ثم تقوم كل وزارة بتنفيذ الأعمال الموكلة إليها ضمن إطار هذا المشروع، فتكتمل صورة التنسيق والمراقبة لتشكل إطاراً شاملاً ومتكاملاً؛

(ل) زيادة الوعي بأن الحكومة لا تتخلى عن دورها، بل إنها على العكس تتولى ميزانية المشاريع الاجتماعية وتمويلها، إلا أن هذا التحول يؤمن مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص مشاركة فعالة في مشاريع التنمية. وسوف تتابع وزارة التنمية الاجتماعية العملية وتشرف عليها من أجل تفعيل مشاركة المجتمع المدني وكافة القطاعات في سبيل التقدم والتطوير؛

(م) تحقيق مشروع السياسات الاجتماعية المتكاملة في مملكة البحرين وتنفيذه، علما أن هذا المشروع لا يتم إلا على مراحل تدريجية للوصول إلى أوضاع أفضل. ويتمثل أحد أهم عناصر نجاح السياسات الاجتماعية المتوفرة في البحرين في وجود إرادة سياسية واضحة.

باء- الجلسة الثانية

1- تجربة السياسات الاجتماعية في مملكة البحرين

11- قدم السيد باقر النجار، من جامعة البحرين، بحثاً بعنوان "تجربة السياسات الاجتماعية في مملكة البحرين" تناول فيه مراحل تطور السياسات الاجتماعية التي بدأت في مطلع العشرينات. وقد أوضح ان السياسات الاجتماعية في البحرين تعتمد على مجموعة من الخدمات والإجراءات والتشريعات التي تجعل من

الفرد قادراً على العيش الكريم في ظل حياة خالية من الأمراض والخوف والفاقة، وتدفع نحو مشاركة الفرد مشاركة فعالة في تقرير أمور حياته ومجتمعه.

12- وأشار السيد النجار إلى أنّ مملكة البحرين، وبالرغم من الإنجازات التي حققتها على صعيد التنمية البشرية، حيث احتلت بفعل سياساتها الاجتماعية على مدار السنوات العشر الماضية موقع الصدارة في مقياس التنمية البشرية مقارنة بالدول العربية الأخرى، بدأت تعاني من مشكلات اجتماعية بالغة الخطورة كالبطالة والفقر والحرمان والعنف والجريمة، وعجز الكثير من الخدمات الرعائية عن مواكبة الجديد التقني والمعرفي وذلك نتيجة لتسارع وتيرة التحول فيها وانكشافها على قوى وآليات العولمة. وقد تشكّل هذه الحالة مصدراً وبيئة خصبة لنمو التطرف والعنف بمسمياتهما ومختلف أشكالهما وانتشارهما، كما أنها تحمل بدون شك مصاحبات سياسية غير محمودة العواقب. وإنّ هذا التحدي لا يحلّ بالتمني وإنما بالمعرفة والإرادة والقدرة على إدارة التغيير نحو الأفضل.

2- التشريعات الاجتماعية في مملكة البحرين ومدى انعكاس الاتفاقيات الدولية عليها

13- قدمت السيدة منيرة بنت عبد الله آل خليفة، من الجهاز المركزي للمعلومات في البحرين، بحثاً بعنوان "التشريعات الاجتماعية في مملكة البحرين ومدى انعكاس الاتفاقيات الدولية عليها"، تناولت فيه مراجعة التشريعات الاجتماعية بدعم دولي، عبر إقرار العديد من الاتفاقيات والإعلانات بهدف تأمين الحماية الاجتماعية وربط هذه الاتفاقيات في معظم الأحيان بالتشريعات الاقتصادية والعولمة، وأشارت إلى أن الاهتمام بالتقدم الاقتصادي وعدم الاهتمام بالجانب الاجتماعي أدى إلى زيادة الفقر وارتفاع معدل البطالة.

14- وأشارت السيدة آل خليفة أيضاً إلى أن مملكة البحرين عضو في المنظومة الدولية، وقد أصبحت ملزمة بإدماج الاتفاقيات في قانونها الوطني ومن ثم تطبيقها. وكما هو معروف، فإن كيفية إدماج أي اتفاقية دولية في القانون الوطني وتطبيقها تتحدد بناء على دستور الدولة. لذا فقد بحثت الدراسة كيفية إدماج الاتفاقيات الدولية في القانون الوطني البحريني وتطبيقها، ومدى تطبيق الاتفاقيات المصدق عليها. وقد اكتفى البحث بالتطرق إلى ما لم يطبق من الاتفاقيات الدولية المصدقة حيث أن قوانين مملكة البحرين، كسائر قوانين دول العالم، تتضمن ما يخالف الاتفاقيات الدولية. وأشارت السيدة آل خليفة إلى أنها لم تتمكن في هذه الدراسة المختصرة من عرض جميع مواد الاتفاقيات المصدقة وبيان مواد القانون البحريني المطبقة لها.

3- النقاش

15- لقد تناولت المناقشات مجموعة من المسائل، أبرزها:

(أ) أهمية التعليم وضرورة توفر البحث العلمي والبيانات الأساسية والصحيحة حول الإحصاءات التي تساعد على وضع استراتيجية للعملية التنموية. فالقطاعات التنموية المختلفة تكمل بعضها البعض ويجب ألا تغفل أهمية أي قطاع من القطاعات، إلى جانب التعليم الذي يعتبر قاطرة أساسية للتنمية والتقدم في المجتمع؛

(ب) اقتراح يقضي بأن تكرّس الإسكوا مشروعات وأبحاثاً خاصة في القطاع التعليمي، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، لإعادة النظر في نظام ومناهج التعليم في البحرين شكلاً ومضموناً، وبأن تضع هذا القطاع ضمن أولوياتها، وأن يكون هدف التنمية في البحرين البشر وليس الحجر؛

(ج) ضرورة تحديد آلية لتحويل المستفيدين من مساعدات الرعاية الاجتماعية المتوفرة من دور متلقي المعونة إلى دور الواهب، وذلك عبر تفعيل دورهم في قيادة هذه المساعدات؛

(د) ضرورة وجود كفاءة مهنية في إدارة عمليات التنمية، وخصوصاً إدارة المؤسسات الأهلية بشكل محترف، ودعم التكامل والتنسيق بين قيادات هذه الهيئات أي المدنية والجمعيات الأهلية، وكسر ذهنية أمراء القلاع؛

(•) تأمين استمرارية السياسات الاجتماعية في مملكة البحرين من خلال مأسستها. لذلك يجب البحث في كيفية رسم سياسة اجتماعية متكاملة قابلة للاستمرار والتغيير والتخطيط لها، وتحديد مرجع يقوم بدور المنسق، وآلية لتنفيذ هذه السياسات وتقييمها؛

(و) ضرورة تحديد الأولوية الأساسية التي ستترجم في السياسات الاجتماعية على مستوى البحرين وكيفية عمل الحكومة والجمعيات الأهلية على تحقيقها. وهنا تم التطرق إلى التجربة التونسية التي ترتكز في أولوياتها الأساسية على النهوض بالمرأة، وكذلك التجربة الكندية التي تميزت باستراتيجية أساسية كنوع من الالتزام والتي أدّت إلى التوافق وخلق نوع من المصالحة الوطنية؛

(ز) العمل على إعادة صياغة بعض القوانين بحيث تتفق مع المعايير الدولية لتشكل خلاصة "التجربة الإنسانية" التي ينبغي التوصل إليها لتكون البحرين فاعلة في هذا العالم؛

(ح) إن المشاريع التنموية التي تنفذها المؤسسات العامة تعتمد على تمويل من خارج ميزانيتها العامة. فهذه الظاهرة ليست صحية لأن ميزانية الوزارات العامة تتوزع بحسب المشاريع السنوية ويتبناها مجلس الوزراء. لذا فإن التنمية هي عملية تمويل في مضمون وآليات العمل القائمة بنفسها بحيث تكون التنمية هي الناتج عن هذه المؤسسات ومن تمويلها الخاص والمتوفر؛

(ط) الافتقار إلى رؤية اجتماعية وأهداف محددة على صعيد العادات السياسية لكي يحصل تحول في المجتمع البحريني. فالمؤسسات في المنطقة العربية تدار بشكل فردي ولا يمكنها التوصل إلى مأسسة السياسات الاجتماعية من دون المشاركة والتنسيق. أما فيما يتعلق بتحديد الأهداف، فقد ذكرت ثلاث توصيات في نهاية بحث "تجربة السياسات الاجتماعية في مملكة البحرين" يمكن أن تشكّل مرتكزاً تبنى عليه السياسات الاجتماعية؛

(ي) ضرورة صياغة قانون الأحوال الشخصية ومحاكمة الأحداث في البحرين. وتجدر الإشارة إلى أن مملكة البحرين لا تملك قانونا للأحوال الشخصية. فقد رفعت الحكومة مشروعين إلى مجلس النواب، غير أن هذه المشاريع لم يتم إقرارها. لذلك فإن منظمات المجتمع المدني لها دور أساسي وضروري في إعادة تفعيل هذه المشاريع؛

(ك) ضرورة التزام السلطة التشريعية بالاتفاقيات الدولية، خاصة وأن هذه الاتفاقيات غير مفعّلة بسبب خصوصيات مملكة البحرين. لذلك يجب الاستفادة من الاتفاقيات الدولية من أجل تطوير القوانين الاجتماعية وإصدار مشاريع قوانين تدعم السياسات الاجتماعية.

جيم- الجلسة الثالثة

1- مراحل رسم السياسات الاجتماعية

16- قدمت السيدة مرفت تلاوي عرضاً حول مراحل رسم السياسات الاجتماعية حيث تعتبر هذه العملية دورة تبدأ بتحديد قضية من القضايا وتنتهي بتقييم البرنامج مروراً بتنفيذه، وتترابط مراحل هذه السياسة بعضها ببعض. كما عرضت نماذج لسياسات اجتماعية منها نموذج الصفوة الذي يتكون من الحكام التقليديين أو العسكريين، أو الأحزاب. وفي حالة هذا النموذج، تكتسب المشاكل الاجتماعية أهمية كبيرة إذا كان حلها لصالح هذه الصفوة. أما نموذج توازن المصالح فمبني على فكرة مجموعات المصالح والمجتمعات المدنية القوية والجيدة التنظيم. فالأفراد الذين لهم مصالح يجتمعون معاً ليقدموا مطالبهم إلى الحكومة. ويتميز النموذج العقلاني العلمي بكونه مبنيا على العلم الذي ترسم على أساسه السياسات العقلانية وتوضع السياسات البديلة. ويوفر هذا النموذج القدرة على التنبؤ بدقة النتائج.

17- كما عرضت النموذج الشامل لمراحل رسم السياسات الاجتماعية، وهو مزيج من النماذج الثلاثة التي سبق ذكرها. وينطبق هذا النموذج على التدخل في المشاكل الاجتماعية وعلى متابعة الفرص السانحة للتنمية، ويحدد ثماني مراحل مترابطة. وتبدأ هذه المراحل بتحديد المشاكل والفرص حيث تشارك في هذه العملية جميع الفئات المعنية بالسياسات الاجتماعية، ومن ثم يصار إلى تحديد القضايا وأولوياتها حيث يتم وضعها على الأجندة العامة مروراً بتحديد الأهداف والمقاربات البديلة، ومن ثم اختيار البدائل وصولاً إلى تنفيذ وتقييم هذه البرامج.

2- تأثير التنمية الاقتصادية على البعد الاجتماعي في مملكة البحرين

18- قدم السيد جعفر الصائغ، من وزارة المالية في البحرين بحثاً بعنوان، "تأثير التنمية الاقتصادية على البعد الاجتماعي في مملكة البحرين" ناقش فيه اختلاف المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين في تعريف التنمية الاجتماعية. وقد أشار إلى علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتركّز نظرية النمو الجديدة على الارتباط الوثيق بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، حيث تعتبر هذه النظرية الناس القوة الرئيسية المحركة للتقدم الاقتصادي، وأساس هذا النمو، والمحدد الرئيسي لنوعيته؛ فلا يمكن تحقيق أحدهما من دون الأخر.

19- ونظراً إلى أهمية هذه العلاقة ودورها الاستراتيجي، أصبح التأكد من وجودها من واجب متخذي القرار الاقتصادي لأن النمو الذي لا يرتبط بالتنمية الاجتماعية والبشرية يعتبر نمواً غير قابل للاستمرار لأنه يرتكز على قاعدة ضعيفة لا تتحمل نتائج التغيرات والصدمات الاقتصادية، ويفتقر إلى الإدارة الفعالة الماهرة القادرة على تحقيق نمو اقتصادي يساعد المجتمع.

3- شبكات الأمان الاجتماعي... الواقع والتحديات

20- قدم السيد عبد الله الصادق، من مركز البحرين للدراسات والبحوث، بحثاً بعنوان "شبكات الأمان الاجتماعي... الواقع والتحديات" ركز فيه على إشكالية مفهوم وقياس الفقر في المجتمع البحريني ووضع شبكات الأمان الاجتماعي. وتقترح الورقة تبني سياسة الاقتصاد الكلي فتؤمن الانتقال من نموذج الدولة

الراعية إلى نموذج دولة التنمية. وتهدف سياسة الاقتصاد الكلي إلى تحديد الأهداف الإنمائية ومراقبة تحقيقها بالنسبة إلى المتغيرات الثلاثة وهي معدل النمو الاقتصادي، ومعدل البطالة المنخفض، واستقرار الأسعار.

21- وعرضت الورقة اقتراحات للتغلب على التحديات مثل إعادة هيكلة سوق العمل واتباع سياسة نشطة في التوظيف وتفعيل التأمين ضد التعطل، وتعزيز البنية المؤسسية لفئات العمل الضعيفة بقصد رفع إنتاجيتها ومساعدتها على الخروج من القطاع غير المنظم وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات التي تقع تحت خط الفقر، وإنشاء صندوق اجتماعي يهدف إلى مكافحة الفقر في المجتمع البحريني.

4- دور المؤسسات العاملة في مجال السياسات الاجتماعية في مملكة البحرين سواء حكومية وغير حكومية

22- قدم السيد أديب نعمة، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بحثاً بعنوان "دور المؤسسات العاملة في مجال السياسات الاجتماعية في مملكة البحرين سواء حكومية وغير حكومية" رسم فيه إطاراً منطقياً للسياسات الاجتماعية في البحرين، وحدد أدوار كل من الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص في التنمية الاجتماعية. وقد استوحت الورقة عددا من الأفكار التي وردت في مجموعة من التقارير والدراسات الحديثة التي تناولت السياسات الاجتماعية في مملكة البحرين.

23- وأشارت الورقة إلى احتياجات وآليات التنفيذ والمتابعة والمراقبة، وعدم الاكتفاء بالأمور الإحصائية. واستعرضت تعريف التنمية، والتنمية الاجتماعية والعوامل المؤثرة فيها، وأهمها أن البحرين بلد صغير الحجم يسهل معه اعتماد مناهج التنمية المحلية على مستوى البلاد ككل. وأشارت الورقة إلى أن هذه الخصائص تتسبب بمشكلات من نوع خاص. ففي البلد الصغير يكون مستوى اتصال الناس المباشر مرتفعاً، وبالتالي فإن كل مواطن يستطيع رؤية مستوى معيشة مواطنيه، ويكون أكثر حساسية إزاء أي تفاوت أو تمييز بين المناطق أو الفئات السكانية من أي نوع كان. وهذا كله يؤثر على توقعات الناس، وعلى سلوكهم فيميلون إلى التعرف على حقوقهم ليس بالاستناد إلى معايير مطلقة أو إلى معايير الحد الأدنى، بل مقارنة مع الفئات السكانية الأخرى الأكثر رفاهية التي تعيش على مقربة منهم.

5- النقاش

24- لقد تناولت المناقشات مجموعة من المسائل، أبرزها:

(أ) ضرورة عدم الاكتفاء بالتركيز على التنمية الاجتماعية وعلاقتها مع الاقتصاد، بل على الجهة السياسية أيضاً التي تعتبر عنصراً أساسياً من عناصر إنجاح التنمية الاجتماعية. ففي البحرين استراتيجية اجتماعية وشبابية ضمن استراتيجية التنمية الاجتماعية الصادرة عن مجلس الوزراء، غير أنّها تتناقض مع الرؤية المطروحة لمكافحة الفقر والرؤية المطروحة لمكافحة البطالة. فسياسات سوق العمل لا تراعي سياسات القضاء على الفقر، وقبل الإقدام على مناقشة هذه السياسات الاجتماعية يجب التفكير في كيفية تحقيق التكامل فيما بينها. لذا من الضروري قيام حوار من أجل تحقيق قيمة مضافة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية جميعها تمهيدا لتحقيق التكامل لإنجاح هذه السياسات؛

(ب) ضرورة توضيح المؤشرات التي تم اعتمادها كمقياس للتنمية، بمعرفة ما إذا كانت مؤشرات مبنية على أساس الميزانية الخاصة بالتعليم، فالميزانيات التي تعلن عنها الحكومة لا تصرف في معظم الأحيان أو لا تكون حقيقية، وما إذا كان مؤشر التعليم يدخل ضمن قياس التنمية البشرية؛

(ج) أهمية الاستفادة من الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته البحرين في فترات مختلفة، وضرورة استثمار هذا الانتعاش بشكل جيد لتحسين نوعية حياة المواطن البحريني. فتدفق الاستثمارات أدى إلى تدهور في نوعية المعيشة لدى المواطن البحريني بدل من أن يحسنها، الأمر الذي يؤكد أن استراتيجية العمل المطروحة تشهد تراجعاً، لذلك بات تكامل السياسات الاجتماعية والاقتصادية ضرورة ملحة؛

(د) أهمية وجود إرادة سياسية تساعد على وضع استراتيجية لدعم المرأة والطفل تكون متكاملة مع الاستراتيجية العامة، وضرورة إعادة النظر في معايير الفقر في البحرين بطريقة شفافة؛

(•) أهمية السياسة التعليمية التي ينبغي أن تتغير وتتماشى مع متطلبات السوق، حيث يتمثل الهدف في تحقيق عمالة قادرة على التنويع في المعرفة وتلبية احتياجات السوق العالمية لا المحلية وحسب. فالبحرين تفتقر إلى سياسات اجتماعية واضحة الرؤية، حيث الخدمات والمناهج التعليمية وسياساتها لا تخرج طلاباً ذوي مستوى عال لا من ناحية الوعي ولا من ناحية امتلاكهم المهارات اللازمة لسوق العمل. لذا، يتعين على الحكومة أن تستثمر في التعليم، خاصة وأن البحرين هي الآن بصدد مشروع وطني للتوظيف، يوفر فرصاً للعاطلين عن العمل ويقدم لهم الدعم المالي؛

(و) أهمية النمو الاقتصادي الذي يساعد في تحسين أوضاع الناس ممن هم دون خط الفقر. فقد استفادت البحرين فيما مضى من الانتعاش الاقتصادي، لكن الأجور تراجعت في فترة التسعينات نتيجة الركود الاقتصادي، وازدادت المشاكل الاجتماعية. لذلك يجب الاستفادة من فترة الانتعاش الاقتصادي الحالية لحل الكثير من المشاكل الاجتماعية. والتحدي الأساسي يكمن في كيفية إنماء وتطوير القطاع غير النفطي للأجيال القادمة؛

(ز) إن وجود نظامين مختلفين لسوق العمل في البحرين "سوق للوطنيين وآخر للوافدين"، يعتبر غير قابل للاستمرار. فالهوة الكبيرة في الأجور بين الوطنيين والوافدين التي لا تزال قائمة تتسبب باستمرار استقطاب اليد العاملة الآسيوية. لذلك يجب التفكير في تقليص الهوة بين الأجور، بالإضافة إلى تحديد رؤية بعيدة المدى وإحداث تغيير في سلوك المواطنين البحرينيين. لذلك يجب دعوة الجميع إلى الحوار لبحث هذه الأمور بعمق؛

(ح) أهمية إجراء دراسة أساسية ومعمقة لتقييم أحوال المعيشة تعتمد على مؤشرين هما مقياس الفقر النسبي ومقياس نوعية الحياة. ويجب أن تشمل هذه الدراسة دول منطقة الخليج كافةً لتقاربها، وهكذا تكون الدراسة أكثر علمية بحيث تحدد المشكلات الاجتماعية والأولويات وسبل معالجة المشاكل.

ثالثاً- تنظيم الاجتماع

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

25- عقد المؤتمر الوطني حول "السياسات الاجتماعية في مملكة البحرين - رؤية وتطبيق" في المنامة، يومي 24 و25 نيسان/أبريل 2006

باء- الافتتاح

26- بعد تلاوة القرآن الكريم، تم افتتاح المؤتمر بكلمة للسيدة فاطمة بنت محمد البلوشي وزيرة التنمية الاجتماعية التي رحبت بالحضور. فأشارت الوزيرة إلى أن المجتمع البحريني، كبقية المجتمعات في العالم، يواجه العديد من التحديات وفي مقدمها التحدي الاقتصادي وسياسات إعادة الهيكلة وتأثيراتها على المواطن البحريني، وخاصة الفئات الضعيفة. كما يواجه المجتمع تحدي الهوية وإثبات الذات إزاء العولمة وتبعاتها الثقافية والاجتماعية وتأثيراتها على بعض الفئات وخاصة الشباب، وما نتج عن ذلك من بروز مظاهر العنف والتفكك الأسري. ولا يمكن إغفال مشكلة البطالة وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية. كما أشارت إلى أن المملكة هي الرائدة بين الدول العربية في وضع سياسات اجتماعية على أسس علمية، فوقّعت مذكرة تفاهم مع الإسكوا - كشريك دولي - للمساعدة في وضع إطار لهذه السياسات، تلاها توقيع مذكرة تفاهم مع مركز البحرين للدراسات والبحوث - كشريك وطني.

27- وأكدت الوزيرة على حرص الوزارة على عقد هذا المؤتمر في إطار وطني يجمع ممثلين عن كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية والجامعات ومراكز البحوث في المملكة لإرساء سبل الحوار وتعزيز مبدأ الشراكة في وضع تصور السياسات الاجتماعية المبنية على التخطيط العلمي، والتوافق بين مختلف قطاعات المجتمع.

28- وتحدثت السيدة مرفت تلاوي الأمينة التنفيذية للإسكوا، فأشارت إلى أن السياسات الاجتماعية تمثل أهمية كبرى بالنسبة إلى حاضر الأمم ومستقبلها؛ إذ أن الدول التي أولت السياسات الاجتماعية اهتماماً خاصاً منذ عقود نجحت في تفادي عدد كبير من المشاكل التي تواجه اليوم الكثير من المجتمعات. ولا تقل السياسات الاجتماعية أهمية عن السياسات الاقتصادية، بل إنها قد تفوقها أهمية من حيث ارتباطها بالأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي للأنظمة. فوحدها السياسات الاجتماعية المتكاملة تعزز تماسك المجتمع وتزيد من تلاحم الفئات الاجتماعية كافة لأنها تُعْنَى بالإنسان كثروة أساسية وأداة رئيسية للإنتاج. وأثبتت التجارب المتتالية أن أي خلل يصيب هذا النظام لا بد أن يتسبب في مشاكل عدة.

29- وأضافت السيدة تلاوي بأن الإسكوا أدركت أهمية السياسات الاجتماعية المتكاملة كأساس للوحدة والمساواة والعدالة الاجتماعية في الأوطان كافة، فسعت ابتداءً من عام 2001 إلى ربط السياسات الاجتماعية بالاستقرار السياسي والاقتصادي، مشددة على ضرورة وضع سياسات اجتماعية واقتصادية تتمحور حول حاجات الناس، ضمن إطار استراتيجي واحد للبلدان العربية توضع فيه السياسات الاجتماعية على مراحل عدة، إذ يستحيل أن يكون الاقتصاد معافىً ومستدام من دون توفر سياسات اجتماعية متكاملة وشاملة وقابلة للتطبيق.

30- وأخيراً عرضت الإسكوا فيلماً وثائقياً يظهر أهمية السياسات الاجتماعية في المنطقة العربية، وأهمية مشاركة جميع فعاليات المجتمع لصياغة رؤية اجتماعية واقتصادية متكاملة.

جيم- الحضور

31- حضر المؤتمر مشاركون من كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية في المملكة، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها، وخبراء ومتخصصون في قضايا السياسات الاجتماعية في المنطقة العربية، بالإضافة إلى إعلاميين بحرينيين. وترد قائمة المشاركين مفصلة في المرفق الأول من هذا التقرير.

دال- الوثائق

32- ترد في المرفق الثاني من هذا التقرير قائمة بالوثائق التي عُرضت في المؤتمر الوطني حول "السياسات الاجتماعية في مملكة البحرين - رؤية وتطبيق".

المرفق الأول

قائمة المشاركين(*)

ألف- البرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد علي سلمان

سعادة سيد آغا
الممثل المقيم

الأستاذ أديب نعمة

السيد محمد آل شريف

باء- المنظمات الحكومية الدولية والهيئات التابعة لها

وزارة المالية

الدكتور جعفر الصائغ

وزارة الصحة

الدكتورة فضيله المحروس

مجلس التنمية الاقتصادي

الدكتور أحمد عبد الغني

السيد عبد الإله القاسمي

الجهاز المركزي للمعلومات

الشيخة منيرة بنت عبد الله آل خليفة
مديرة إدارة الانتخاب والاستفتاء

غرفة تجارة وصناعة البحرين

الدكتور عصام بن عبد الله فخرو

جمعية رجال الأعمال البحرينية

السيد خالد بن عبد الرحمن المؤيد
رئيس الجمعية

جامعة الدول العربية

السيد إبراهيم جعفر السوري

المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

عثمان بن عبدالله التويجري

السيد محمود حافظ

السيد عبدالله جناحي

جيم- مراكز أبحاث وجامعات، جمعيات اجتماعية وشبابية والمحافظات

1- مراكز أبحاث وجامعات

مركز البحرين للدراسات والبحوث

السيدة زكية جاسم سند

سعادة الدكتور محمد بن جاسم الغتم
رئيس المركز

الدكتور راشد نجم

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

الدكتور عبدالله الصادق
جامعة الخليج العربي

الدكتورة رفيعة غباش
رئيسة الجامعة

جامعة المملكة البحرين

الدكتور محمد يوسف عبد المجيد العباسي

الجامعة الخليجية

الدكتورة منى الزياني

الجامعة الأهلية

السيدة نجمة علي عبد الرحمن مراد

جامعة البحرين

الدكتور باقر النجار

الدكتورة جيهان العمران

الدكتور مصطفى محمد حجازي

الدكتورة أمينة إبراهيم شلبي

الدكتور مروان محمد محروس

الدكتور فتحي أبو العينين

الدكتور يحيى الحداد

الدكتورة آمال الطنطاوي

الدكتورة سوسن كريمي

الدكتورة منى صالح الأنصاري

معهد البحرين للتدريب

السيد محمد درباس
مدير المعهد

السيدة ليلى التوبلاني

معهد بيسان للإدارة والضيافة

السيد قطب داداباي

2- الجمعيات الاجتماعية

جمعية سيدات الأعمال البحرينية

الشيخة عائشة بنت علي آل خليفة
رئيسة الجمعية

السيدة أفنان الزياني

مشروع توظيف العاطلين

السيد أحمد البنا
مدير المشروع/الوكيل المساعد للعمل

جمعية الاجتماعيين البحرينية

الاستاذة لولوة أبل

السيد عبد الجليل خليل

جمعية الحكمة للمتقاعدين

السيد سعيد السماك

جمعية الأطباء البحرينية

الدكتور عبدالله منصور

الجمعية البحرينية لتنمية الطفولة

السيدة فوزية محروس المحروس

مركز معلومات المرأة والطفل

الدكتور سامي دانش

جمعية رجال الأعمال البحرينية

السيد علي عبد الحسين

3- الجمعيات الشبابية

جمعية الشباب والبيئة

السيد عيسى خليل الشملان

جمعية أطفال وشباب المستقبل

الآنسة زينات عبد الله الدولاري

4- الجمعيات التي تعنى بالمسنين والمعاقين

الجمعية البحرينية لمتلازمة داون

الدكتور محمد عبد الكريم المناعي

مركز المحرق للرعاية الاجتماعية

السيدة وداد عبد الله بوبشيت

المركز البحريني للحراك الدولي

الآنسة منيرة بن هندي

الجمعية البحرينية للتخلف العقلي

السيدة نجمة عبد اللطيف

جمعية البحرين للأطفال ذوي الصعوبة في السلوك والتواصل

السيدة جواهر حسين عبد الله

جمعية الصداقة للمكفوفين

السيد صباح يوسف العمران

5- الجمعيات الخيرية

جمعية البحرين الخيرية

المهندس عبد الله يوسف مطر

جمعية النور للبر

السيدة فتحية محمد جناحي

جمعية الإحسان الخيرية

السيد عبد الله عبد الرحمن الشيخ

6- الجمعيات الإسلامية

جمعية التربية الإسلامية

السيد إبراهيم خلفان شاهين

جمعية التوعية الإسلامية

السيد محمد عبد العزيز الدقاق

الجمعية الإسلامية

السيدة صفية علي عبد الكريم
السيدة إيمان إسماعيل الذوادي

جمعية الإصلاح

السيد عادل ميير الدوسري

7- الجمعيات النسائية

جمعية نهضة فتاة البحرين

السيدة ميساء رسول الجشي

جمعية رعاية الطفل والأمومة

الشيخة عائشة بنت سلمان آل خليفة

السيدة نزيهة البحارنة
جمعية أوال النسائية

السيدة أمينة علي الغضبان

جمعية الرفاع الثقافية الخيرية

السيدة أنيسة الرويعي

السيدة ليلى كازروني

جمعية فتاة الريف

السيدة نجاة الموسوي

جمعية المستقبل النسائية

الدكتورة شعله شكيب

الأستاذة بشرى الهندي

جمعية المرأة البحرينية

السيدة إيمان حسن شويطر
جمعية مدينة حمد النسائية

السيدة بهية رضى

السيدة نورجهان فرج

الجمعية البحرينية لتنمية المرأة

الشيخة لبنى بنت عبد الله بن خالد آل خليفة

السيدة نعيمة الزياني

جمعية المرأة المعاصرة

السيدة فوزية الرشيد

جمعية النساء الدولية

السيدة فاطمة نور

السيدة خديجة القحطاني

8- الصناديق الخيرية

صندوق مدينة عيسى الخيري

المهندس مجدي النشيط

صندوق عالي الخيري

السيد حسن أحمد سلمان العالي

صندوق سار الخيري

السيد علوي السيد هادي محسن

السيد صلاح علوي سلمان

صندوق جد حفص

السيد عبد الله علي حمادة

صندوق سند وجرداب الخيري

السيد حسين مدن
السيد جعفر علي ناصر

صندوق المحرق الخيري

السيد عبد الحكيم الشمري

صندوق الحد الخيري

السيد صلاح بن عبد الرحمن المحميد

صندوق البديع الخيري

السيد أحمد جاسم الدوسري

صندوق مدينة حمد الخيري

السيد عبد الهادي آل رضي

صندوق أم الحصم الخيري

السيد جمال راشد الجنيد

صندوق الحورة والقضيبية الخيري

السيد سامي سلمان بوجندل

السيد راشد عبد الرحمن العسومي

صندوق المنامة الخيري

السيد غازي أحمد المخرق

صندوق النعيم الخيري

السيدة صفية عبد الرسول النعيمي

السيدة إبتسام علي عبد الوهاب

صندوق سنابس الخيري

السيد أحمد عبد الحسين الخباز

9- المحافظات

المحافظة الوسطى

الشيخ صباح بن حمد آل خليفة

المحافظة الشمالية

السيد حميد عبد الله الشاعر

المحافظة الجنوبية

السيد محمد حسن الفاو

محافظة المحرق

السيدة فاطمة الجودر

دال- الجهات المنظمة

1- وزارة التنمية الاجتماعية/مملكة البحرين

المدراء

السيدة مها منديل

السيد سلمان درباس

السيد عاطف العسيري

السيدة عفاف العسيري

السيدة نعمت كنعان
خبيرة في الشؤون الاجتماعية

الآنسة مارغو الحلو

السيد نبيل ابو ضرغم

الآنسة عصمت حيدر

السيد إلياس عطية

السيدة لانا غندور

الآنسة عليا عرقجي

السيد زياد ميقاتي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدكتورة مرفت تلاوي
وكيل الأمين العام والأمين التنفيذي للإسكوا

الدكتور رياض تبوني
رئيس دائرة التنمية الاجتماعية بالإنابة – الإسكوا

2- رؤساء الجلسات

الدكتور أحمد اليوشع
الديوان الملكي

الدكتور راشد نجم
مركز البحرين للدراسات والبحوث
الأستاذة هدى المحمود

جمعية الاجتماعيين البحرينية

3- أعضاء اللجان/وزارة التنمية الاجتماعية/مملكة البحرين

اللجنة العليا للإعداد للمؤتمر

الدكتور عاطف الشبراوي

السيد إبراهيم حسن

السيدة بدرية الجيب

السيدة حنان كمال

السيدة جميلة الكوهجي

السيدة فاطمة محمود

لجنة الصياغة

السيد سلمان درباس

الدكتور باقر النجار

الدكتور رياض تبوني

السيد محمود حافظ

لجنة تنظيم القاعة

السيدة هدى حمود
شيخة آل خليفة

اللجنة الإعلامية

السيد أحمد السليطي
السيدة رائدة محمد سبت

السيدة خلود أحمد الشيخ

السيدة جميلة النشابة

السيد عبد الله بوزيد

السيدة فاطمة الصباغ

السيدة موزة الشيراوي

لجنة السكرتارية

السيدة شيماء خميس

السيدة فتحية الكوهجي

السيدة نبيلة أحمد الفردان

السيدة أمل الصباغ

السيدة هيفاء العبيدلي

المقرران

السيد جميل حميد

السيدة دلال سوار

المرفق الثاني

تنظيم الأعمال

الإثنين، 24 نيسان/أبريل 2006

الساعة

10.00-9.00 جلسة الافتتاح.

قراءة آيات من القرآن الكريم.

كلمة معالي الدكتورة فاطمة بنت محمد البلوشي، وزيرة التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين.

كلمة السيدة مرفت تلاوي، وكيل الأمين العام والأمين التنفيذي للإسكوا.

عرض فيلم وثائقي يظهر أهمية السياسات الاجتماعية في المنطقة العربية.

الجلسة الأولى:

12.00-10.30 مسودة سياسة التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين، وزارة التنمية الاجتماعية.
(معالي الدكتورة فاطمة بنت محمد البلوشي).

عرض بعض التجارب الناجحة في مجال السياسات الاجتماعية.
(السيدة مرفت تلاوي).

مناقشة.

12.15-12.00 استراحة.

الجلسة الثانية:

14.00-12.15 تجربة السياسات الاجتماعية في مملكة البحرين.
(الدكتور باقر النجار).

التشريعات الاجتماعية في مملكة البحرين ومدى انعكاس الاتفاقيات الدولية عليها.
(الشيخة منيرة بنت عبد الله آل خليفة).

مناقشة.

الثلاثاء، 25 نيسان/أبريل 2006

الجلسة الثالثة:

11.00-9.30 عرض مراحل رسم السياسات الاجتماعية المتكاملة.
(السيدة مرفت تلاوي)

الثلاثاء، 25 نيسان/أبريل 2006 (تابع)

الساعة

تأثير التنمية الاقتصادية على البعد الاجتماعي في مملكة البحرين
(الدكتور جعفر الصائغ)

شبكات الأمان الاجتماعي... تحديات وآفاق
(الدكتور عبد الله الصادق)

دور المؤسسات العاملة في مجال السياسات الاجتماعية في مملكة البحرين
(السيد أديب نعمه)

مناقشة

11.15-11.00 استراحة

الجلسة الرابعة:

13.00-11.15 توصيات المؤتمر

المرفق الثالث

قائمة الوثائق

العنوان	الرمز
سياسة التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين	
تجربة السياسات الاجتماعية في مملكة البحرين	
نماذج السياسات الاجتماعية: التجربة التونسية ودلالاتها	E/ESCWA/SD/2002/5
Transforming the Developmental Welfare State in the Republic of Korea	E/ESCWA/SDD/2003/9
Social Policies in Malaysia	E/ESCWA/SDD/2003/1
Social Policies in Norway: Processes, Structures and Implementation Mechanisms	E/ESCWA/SD/2001/10
تجارب ناجحة في مجال السياسات الاجتماعية كند؛ النرويج؛ تونس؛ ماليزيا؛ كوريا	
التشريعات الاجتماعية في مملكة البحرين ومدى انعكاس الاتفاقيات الدولية عليها	E/ESCWA/SDD/2005/4
نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية، إطار وتحليل مقارن	
تأثير التنمية الاقتصادية على البعد الاجتماعي في مملكة البحرين	
شبكات الأمان الاجتماعي... تحديات وآفاق	
دور المؤسسات العاملة في مجال السياسات الاجتماعية في مملكة البحرين	